الأمم المتحدة

A/55/874/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
5 April 2001
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون

البند ١٣٠ (أ) من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١):
بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت

تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ وميزانيتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريري الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (A/55/810) وعن الميزانية المقترحة لتغطية نفقات البعثة في فترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/55/811). والتقت اللجنة، أثناء نظرها في التقريرين، بممثلي الأمين العام، وكبير الموظفين الإداريين بالبعثة، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

الأداء المالي في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٣/٢٢٩ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، مبلغا إجماليه ٠٢٤ ٩٩١ ٥٣ دولارا (صافيه ١٢٤ ٩٩٦ ٥١ دولارا) لتغطية نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بما في ذلك مبلغ ٤٤٥ ٦٨٦ ٢ دولارا لدعم حساب عمليات حفظ السلام و ٧٧٩ ٥٢٦ دولارا لقاعدة الأمم المتحدة للنقل ةوالإمداد في برينديزي، إيطاليا. وقُسِّم إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٩٤٤ ٣٢٦ ١٩ دولارا (صافيه ٠٤٤ ٣٣٢ ١٧ دولارا)، ذلك أن حكومة الكويت ستمول، عن طريق التبرعات، ثُلثي المبلغ الصافي، أي ٠٨٠ ٦٦٤ ٣٤ دولارا.

240401 230401 01-32416 (A)
0132416

٣ - وكما أشير في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/55/810، الفقرة ١٠)، بلغ إجمالي النفقات خلال تلك الفترة ٥٠٠ ٠٠٤ ٥١ دولار (صافيها ٦٠٠ ٣٤١ ٤٩ دولار) بما في ذلك ٩٠٠ ٠٧٥ ٩ دولار من الالتزامات غير المصفاة. والرصيد غير المربوط الناتج عن ذلك وإجماليه ٥٠٠ ٩٨٦ ٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٥٤ ٢ دولار)، يمثل بالأرقام الإجمالية قرابة ٥,٥ في المائة من المبلغ المرصود. وقد نتج الرصيد غير المربوط أساسا عن ارتفاع معدل الشغور في الوظائف الدولية عما كان مقدرا (طُبق في الميزانية عامل شغور قدره ١٠ في المائة، بينما بلغ متوسط معدل الشغور الفعلي ٢٦ في المائة)، وانخفاض تكاليف حصص الإعاشة المقدمة وفقا لعقد خدمات الإطعام، وانخفاض متوسط تكاليف السفر لغرض التناوب بالنسبة للمراقبين العسكريين وأفراد المشاة. كما تحققت وفورات أيضا في تكاليف التشغيل نتيجة إنهاء عقد استئجار طائرة ثابتة الجناحين بسبب إغلاق المجال الجوي العراقي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وتأخر بدء العمليات البحرية وتقلص الاحتياجات من المعدات الأخرى واللوازم والخدمات والشحن الجوي والبري.

٤ - وكان استمرار ارتفاع معدلات شغور الوظائف الدولية في البعثة مثار تعليقات مستمرة من جانب اللجنة الاستشارية. فقد أوصت اللجنة في تقريرها عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة الدولية في العراق والكويت المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (A/54/841/Add.3، الفقرة ٦) بإجراء تحليل للحالة من أجل تحديد سبب ارتفاع الشواغر، وتأثير استمرار معدلات الشغور المرتفعة على عمليات البعثة والحلول الممكنة، بما في ذلك تحديد إمكانية إلغاء بعض الوظائف الدولية المأذون بها حاليا. (انظر أيضا الفقرة ١٨ أدناه).

٥ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن تسديد تكاليف القوات بلغ، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠، ما مجموعه ٨٦,٤ مليون دولار، في حين أن المبلغ المطلوب دفعه عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ كان ٥ ملايين دولار. وفيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات، أُبلغت اللجنة بأنه تم، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تسديد مبلغ قدره ٧,١ ملايين دولار وكان المبلغ المطلوب دفعه ١١,٢ مليون دولار، في حين بلغ مجموع الالتزامات غير المصفاة ٤,١ ملايين دولار. وفيما يتعلق بالتعويض عن الوفاة والعجز، جرى حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ دفع ٢١٠ ٦٤٥ دولارا لـ ١٥ مطالبة، مما ترك رصيدا قدره ١,٤ مليون دولار من الالتزامات غير المصفاة و ٨ مطالبات في انتظار البت فيها.

٦ - وأُبلغت اللجنة بأن الأموال النقدية لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت كانت بمبلغ ٥٢,٩ مليون دولار في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ وأن الالتزامات غير المصفاة عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بلغت ٣٠٠ ٧٠١ ٢ دولار في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، من بينها ٢٠٠ ٦٨٧ ١ دولار تتعلق بالحكومات و ١٠٠ ٠١٤ ١ دولار ليست كذلك. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ كان مجموع المبلغ المقسَّم على الدول الأعضاء ٢٩٤,٧ مليون دولار، سدد منه مبلغ ٢٧٤,٧ مليون دولار، فظل مستحقا مبلغ قدره ٢٠ مليون دولار.

٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من التقرير، أن احتياجات إضافية نتجت بسبب التكلفة غير المرصودة في الميزانية لإدراج مسألة الوقاية من الانقلاب لـ ٤٣ مركبة جديدة تم توريدها خلال تلك الفترة (A/55/810، المرفق الثاني، الفقرة ١٠) وعند الاستفسار أُبلغت اللجنة بأن معدل

انقلاب المركبات أثناء الحوادث أكبر في حالة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت من الأحوال العادية وأُبلغت اللجنة أيضا بأن التكاليف الإضافية التي نتجت عن إدراج وقاية ٤٣ مركبة جديدة بلغت ٧٠٠ ٨٧ دولار. **وتشير اللجنة إلى أن مجرد تركيب قضبان للوقاية من الانقلاب لا يضمن عدم وقوع إصابات لراكبي السيارات. ومن ثم تطلب اللجنة إجراء تحليل تقني لهذه الظاهرة بغرض تحديد أسبابها. ويمكن أن تساعد نتائج التحليل البعثة في إيجاد حل مناسب، ونقل هذه الدروس إلى بقية البعثات.**

٨ - وقد وردت في الفقرة ١٢ من التقرير إشارة للإجراء الذي يتعين على الجمعية العامة اتخاذه بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيد الرصيد غير المربوط وإجماليه ٥٠٠ ٩٨٦ ٢ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٥٤ ٢ دولار) عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لحساب الدول الأعضاء، على أن يكون مفهوما أن يجري في الأول تسديد ثلثي المبلغ لحكومة الكويت.**

معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف المشغولة في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ كانت لـ ٩٠٣ من أفراد الوحدات العسكرية و ١٩٣ مراقبا عسكريا و ٥٣ موظفا دوليا و ١٥٣ موظفا محليا من أصل الملاك المأذون به للبعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ والذي يتضمن ٩١٠ من أفراد الوحدات العسكرية، و ١٩٥ مراقبا عسكريا (لا يدخل ضمنهم ١٠٥ مراقبين احتياطيين صدر الإذن بهم لكن لم تدرج تكاليفهم في الميزانية)، و ٧٢ موظفا دوليا و ١٦٦ موظفا محليا.

١٠ - وقُدمت اللجنة الاستشارية بيانات عن النفقات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وذلك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبلغ إجمالي نفقات تلك الفترة ٨٠٠ ٣٥٠ ٣٣ دولار (صافيها ٥٠٠ ٦٥٤ ٣٢ دولار) من مخصصات إجماليها ٢٠٠ ٧١٠ ٥٢ دولار (صافيها ٢٠٠ ٧١٥ ٥٠ دولار).

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

١١ - كما أشير في تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (A/55/811)، تقدر تكلفة تغطية نفقات البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بمبلغ إجماليه ٩٠٠ ٢٢٩ ٥٤ دولار (صافيه ٣٠٠ ٠٩٩ ٥٢ دولار)، يشمل تبرعات عينية مدرجة في الميزانية قدرها ٩٠٠ ١٢١ ٣ دولار. ويمول ثُلثا هذا المبلغ، أي ٦٠٠ ٦٥١ ٣٢ دولار صافي، عن طريق تبرعات من حكومة الكويت. وكما ذُكِر في الفقرة ٢ من التقرير، تمثل الميزانية المقترحة زيادة نسبتها ٨,٩ في المائة (٩٠٠ ٤١١ ٤ دولار)، بالأرقام الإجمالية، على مخصصات الفترة الحالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكما أشير في التقرير (المرجع نفسه، الفقرة ٣ (ب))، من المقترح قسمة مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٤٥٦ ١٨ دولار (صافيه ٨٠٠ ٣٢٥ ١٦ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، مما يمثل زيادة نسبتها ٢,٩ في المائة عن الميزانية المقررة للفترة الحالية[1]. وتعكس الميزانية المقترحة زيادات مقدارها ٩٠٠ ٢٢٦ ١ دولار أو ٩,٤ في المائة في تكاليف الموظفين

المدنيين و ٦٠٠ ٠٥٣ ١ دولار أو ١٠,٤ في المائة في الاحتياجات التشغيلية و ٩٠٠ ٩٠ دولار أو ٦٠٦ في المائة في البرامج الأخرى، ويقابل هذه الزيادة انخفاض قدره ٠٠٠ ٢١٧ ١ دولار أو ٤,٩ في المائة في تكلفة الأفراد العسكريين (المرجع نفسه، الجدول ١).

١٢ - وتغطي التقديرات تكاليف ١٩٥ مراقبا عسكريا (لا يدخل ضمنهم ١٠٥ مراقبين احتياطيين صدر الإذن بهم لكن لم تدرج تكاليفهم في الميزانية) و ٩٠٦ من أفراد الوحدات العسكرية و ٦٣ موظفا دوليا و ١٧٤ موظفا محليا (انظر الفقرة ٩ أعلاه للاطلاع على مدى شغل هذه الوظائف حاليا).

١٣ - وكما أشير في تقرير الميزانية، وفي ضوء إعادة المركبات المملوكة للوحدات إلى حكومة الكويت، خُفِض عدد أفراد الدعم العسكري من ١٣٥ إلى ١٣١ فردا، وبذلك انخفض مجموع عدد أفراد الوحدات العسكرية المدرجين في الميزانية من ٩١٠ إلى ٩٠٦. ومن العوامل الأخرى التي أثَّرت على تقديرات تكاليف الأفراد العسكريين وانخفاض متوسط تكلفة تناوب أفراد المشاة، وانخفاض الحاجة إلى سداد نفقات المعدات المملوكة للوحدات (وفقا للترتيبات القديمة) بسبب إعادة المركبات إلى حكومة الكويت وتطبيق معدل مخفض لتعويضات الوفاة والعجز (٠,٣٢ في المائة مقارنة بالمعدل القياسي وهو ١ في المائة للأفراد العسكريين) (A/55/811، المرفق الأول جيم، الفقرتان ٦ و ٧).

١٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من التقرير، أن سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت يتم وفقا لنظام السداد القديم وهو ١٠ في المائة سنويا من قيمة المعدات. ويشير التقرير أيضا إلى أن مفاوضات تجرى حاليا مع إحدى الحكومات المساهمة بقوات من أجل سداد نفقات المعدات وفق الترتيبات الجديدة (المرجع السابق، الفقرتان ١٧ و ١٨). وتذكِّر اللجنة أيضا بأنها أُبلغت عند النظر في الميزانية السابقة بأن مفاوضات تجرى مع إحدى الحكومات المساهمة بقوات. وعند الاستفسار علمت اللجنة أنه من المنتظر توقيع مذكرة تفاهم في هذا الشأن في أقرب فرصة.

١٥ - وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تلاحظ اللجنة التعديلات التي وردت في التقرير ومنها ما يلي: (أ) خفض رتبة وظيفتين من ف - ٥ إلى ف - ٤؛ (ب) تحويل ثماني وظائف من فئة الخدمات العامة إلى وظائف محلية؛ (ج) تحويل وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة إلى الخدمة الميدانية؛ (د) إلغاء وظيفة من فئة الخدمات العامة.

١٦ - وكما أشير في تقرير الميزانية، فإن الزيادة في تكاليف الموظفين المدنيين البالغة ٩٠٠ ٢٢٦ ١ دولار تضع في الحسبان عوامل شغور قدرها ١٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٥ في المائة للموظفين المحليين (المرجع نفسه، المرفق الأول جيم، الفقرة ٩). وتذكِّر اللجنة الاستشارية بأن متوسط معدل الشغور في الوظائف الدولية الذي ورد في تقرير الأداء المالي للبعثة عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان ٢٦ في المائة (A/55/810، الجدول ٢). وعلاوة على ذلك تشير أحدث المعلومات المقدمة للجنة عن معدلات شغل الوظائف (انظر الفقرة ٩ عاليه) إلى شغل ٥٣ من بين ٧٢ وظيفة دولية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، مما أسفر عن معدل شغور قدره ٢٦ في المائة. **وتدرك اللجنة أن معدل الشغور المطبق في التقديرات المقترحة وهو ١٠ في المائة يستند إلى ملاك موظفين يضم ٦٣ وظيفة دولية بدلا من ٧٢ وظيفة. بيد أن اللجنة ترى أن استخدام معدل شغور قدره ١٠ في المائة عند وضع التقديرات كان متفائلا أكثر مما ظهر عن التجربة الفعلية.**

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية، من تقرير الميزانية، أنه استنادا إلى التجربة الأخيرة، روعي في حساب تكاليف الموظفين المحليين للبعثة متوسط رُتب أعلى (ع - ٥ من الدرجة الخامسة لأم القصر و ع - ٥ من الدرجة السادسة لبغداد مقابل ع - ٤ من الدرجتين الخامسة والثانية عشرة، على التوالي، المستخدمتين في ميزانية الفترة الحالية) (A/55/811، المرفق الأول جيم، الفقرة ٩). وتلاحظ اللجنة أن متوسط معدل الشغور في الوظائف المحلية، كما ورد في تقرير الأداء المالي عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بلغ ١٠ في المائة (A/55/810، الجدول ٢) وأنه يطابق عامل الشغور المستخدم في الميزانية عن نفس الفترة. ووصل معدل شغل الوظائف المحلية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ (انظر الفقرة ٩ عاليه) ١٥٣ وظيفة من بين ١٦٦ وظيفة مأذونا بها، أي بمعدل شغور قدره ٨,٤ في المائة. **ونظرا لمعلومات الشغور المذكورة عاليه واشتمال التقديرات على زيادة في ملاك الموظفين المحليين من ١٦٦ إلى ١٧٤ وظيفة، ترى اللجنة أن عامل الشغور بالنسبة للوظائف المحلية ونسبته ٥ في المائة ربما يكون متفائلا إلى حد ما.**

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأداء والميزانية المقترحة كليهما لم يستجيبا لشواغل اللجنة التي أعربت عنها في تقريرها المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي أوصت فيه بإجراء تحليل لتحديد أسباب استمرار معدلات الشغور العالية وتأثير ذلك على عمليات البعثة، والحلول الممكنة، بما في ذلك إمكانية إلغاء بعض الوظائف المعنية (A/54/841/Add.3، الفقرة ٦). وطلبت اللجنة مزيدا من التفسير لأسباب استمرار معدلات الشغور العالية في ملاك الموظفين الدوليين، برغم مرور ١٠ أعوام على إنشاء البعثة. وعلمت اللجنة أن الاقتراح بتحويل ٨ وظائف دولية إلى وظائف محلية يهدف إلى الاستجابة لشواغل اللجنة. وعلمت اللجنة أيضا أن بعثة المراقبة عليها أن تتنافس مع البعثات الأخرى لاجتذاب الموظفين وأن جهود التعيين تعطي غالبا الأولوية للبعثات الجديدة. وفيما يتعلق بتأثير استمرار معدلات الشغور العالية على عمليات البعثة، علمت اللجنة أن وظيفة المستشار القانوني ظلت شاغرة لما يزيد على عام وأن خدمات السجلات عانت أيضا من هذه المشكلة. وعلمت اللجنة أيضا أن البعثة تعتمد على الشرطة العسكرية في المهام الأمنية، لكن هذه المسألة أدت إلى مشاكل تتعلق بالاستمرارية بسبب كثرة تناوب هؤلاء الموظفين. وذكر ممثلو الأمين العام أن موارد أمنية ستكون مطلوبة في وثيقة الميزانية المقبلة. **وتوصي اللجنة بأن تستخدم البعثة، بصورة مؤقتة، إحدى الوظائف الدولية الشاغرة لتعيين ضابط أمن دولي.**

١٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التقديرات المتعلقة بالتدريب شهدت زيادة ملحوظة (٠٠٠ ٩٠ دولار). وكما أشير في تقرير الميزانية، فقد اقترح إيفاد ٢٩ موظفا للتدريب في مجالات المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل (A/55/811، المرفق الثاني ألف، البند ٤٨). وتذكِّر اللجنة بأن تقرير الأداء عن الفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كان قد أشار إلى تدريب ١٦ موظفا في مجالات الاتصالات ونظام مراقبة الأصول الميدانية ومعالجة البيانات وإدارة شؤون الموظفين بتكلفة قدرها ٩٠٠ ٤٠ دولار. وعلمت اللجنة بعد الاستفسار أن ٠٠٠ ٣٠ دولار خصصت في الفترة الحالية لتدريب ٢٠ موظفا. وهكذا يبلغ عدد الموظفين الذين تلقوا تدريبا خلال ثلاث فترات مالية في مجالات متنوعة ٦٥ موظفا. وتشير اللجنة إلى أن عدد الأشخاص الذين تم تدريبهم يعتبر مرتفعا نسبيا بالمقارنة بعدد الوظائف الثابتة (٧٢ وظيفة دولية و ١٥٢ وظيفة محلية). **وتلفت اللجنة النظر في هذا الصدد إلى أن برامج التدريب يجب أن توضع بعناية كي تلبي احتياجات البعثة. وعلاوة على ذلك، ومثلما ذكرت اللجنة في تقارير أخرى (انظر**

A/54/841، الفقرة ٣٩)، يتعين توخي الحرص عند اختيار الموظفين الذين يحصلون على التدريب للتأكد من توفر عدد كاف من الموظفين للقيام بمهام البعثة.

٢٠ - وورد الإجراء الذي ينبغي على الجمعية العامة اتخاذه فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في الفقرة ٣ من التقرير. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية على اعتماد مبلغ إجماليه ٠٠٠ ١٠٨ ٥١ دولار (صافيه ٤٠٠ ٩٧٧ ٤٨ دولار) لتغطية نفقات البعثة في فترة الـ ١٢ شهرا التي تبدأ من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١، بما في ذلك مبلغ صافيه ٦٠٠ ٦٥١ ٣٢ دولار، يمثل ثُلثي التكاليف، سيُمول من التبرعات التي ستقدمها حكومة الكويت.**

الحواشي

(١) انظر A/54/736، الفقرة ٣ (ب).